

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٤٠

الثلاثاء، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد ندونغو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تبرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

21-41124 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تورفينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): أخصص إحاطتي الدورية عن الحالة في الشرق الأوسط للتقرير العشرين عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويغطي التقرير الخطي للأمين العام الذي تلقاه أعضاء مجلس الأمن بالفعل الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر.

وقبل أن أنتقل إلى التطورات التي حدثت منذ تقديم التقرير الخطي، أود أن أعرب عن قلقي المستمر إزاء التطورات الأخيرة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما تدهور الحالة الأمنية. فقد استمرت الاشتباكات والهجمات والعمليات العسكرية، بما في ذلك في المنطقة ألف، وارتفاع مستويات العنف المتصل بالمستوطنين، إلى جانب دعوات الفصائل الفلسطينية المسلحة إلى زيادة المواجهات مع إسرائيل.

إن الخطوات الانفرادية المستمرة، بما في ذلك التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وعمليات الإخلاء والهدم، والأزمة المالية والاقتصادية الحادة في الأرض الفلسطينية المحتلة، تزيد من تفاقم الحالة وتقوض الاستقرار المؤسسي للسلطة الفلسطينية. ويساورني القلق لأنه إذا تركت تلك الأعمال دون رادع، فإن الحالة في الضفة الغربية ربما لن تزداد تدهورا فحسب، بل إن الديناميات يمكن أن تؤثر أيضا على الحالة الأمنية في غزة وتقوض وقف الأعمال العدائية القائم منذ ٢١ أيار/مايو. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ جميع الأطراف خطوات فورية لخفض حدة التوتر واستعادة الهدوء.

وللأسف، استمرت حوادث العنف في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. وإجمالا، قتل ١٢ فلسطينيا منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر، من بينهم امرأة وأربعة أطفال، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال المظاهرات والاشتباكات وعمليات التفتيش والاعتقال والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وأصيب ٣٠٦ فلسطينيين، من بينهم ثلاث نساء و ٥٣ طفلا، منهم ١٦ بالذخيرة الحية. وأصيب ٣٩ فلسطينيا، من بينهم أربعة أطفال، على أيدي مستوطنين إسرائيليين أو مدنيين آخرين، ارتكبوا أيضا ١٢١ هجوما، مما أسفر عن إلحاق أضرار بالممتلكات الفلسطينية.

وإجمالا، قتل مدنيان إسرائيليان وأصيب ٣٩ إسرائيليا - ٣٠ مدنيا، بينهم امرأتان وطفلان، وتسعة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية - على أيدي فلسطينيين في اشتباكات وهجمات بإطلاق النار والطعن والدهس، فضلا عن حوادث تنطوي على إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف وغيرها من الحوادث. وقد ارتكب الفلسطينيون ١٠٥ هجمات أسفرت عن إلحاق أضرار بالممتلكات الإسرائيلية.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني وقتلته خلال اشتباكات بالقرب من بلدة بيتا في الضفة الغربية، بالقرب من نابلس. وهذا هو تاسع قتيل فلسطيني في المنطقة نفسها هذا العام منذ بدء الاحتجاجات في أيار/مايو الماضي في محيط بيتا ضد مستوطنة إيفياتار المجاورة التي تم إخلاؤها جزئيا في تموز/يوليو الماضي. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اندلعت اشتباكات في مخيم عايدة، ببيت لحم، بين أنصار حماس وقوات الأمن الفلسطينية خلال احتفال بالإفراج عن سجين. وأصيب ضابطان فلسطينيان بجروح من جراء انفجار جهاز متفجر.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بعملية تفتيش واعتقال في نابلس، أعقبها تبادل لإطلاق النار مع فلسطينيين مسلحين. وقتل فلسطيني وأصيب اثنان آخران بجروح في ظروف غامضة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، تم تنظيم إضراب عام في نابلس احتجاجا على الحادث. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات بين قوات الأمن الفلسطينية وفلسطينيين مسلحين آخرين خلال جنازة الرجل.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أطلق فلسطينيون مسلحون النار على إسرائيلي يبلغ من العمر ٢٥ عاما وقتلوه بالقرب من مستوطنة حومش التي تم إخلاؤها، بالقرب من نابلس. وأصيب إسرائيليان آخران في الهجوم. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، دخل المستوطنون قرية قريوت، جنوب نابلس، وضربوا رجلا فلسطينيا ضربا مبرحا وألحقوا أضرارا بالممتلكات. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية ستة فلسطينيين في قرية سيلة الحارثية، بالقرب من جنين، للاشتباه في تورطهم في إطلاق النار.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، حاول مئات المستوطنين دخول موقع حومش وأقاموا هياكل غير قانونية، واخترقوا حواجز قوات الأمن الإسرائيلية واستخدموا العنف ضد الجنود الإسرائيليين، بما في ذلك صدم جندي بسيارة. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أدان وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس أعمال العنف التي يرتكبها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، قائلا إن هذه الهجمات لن تقبل أو يتم التسامح معها.

وقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية منذ تقديم التقرير الخطي. ففي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أجرت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية الجولة الأولى من انتخابات المجالس المحلية في عدة مئات من المجتمعات المحلية الصغيرة في الضفة الغربية، وشارك فيها أكثر من ٦٦ في المائة من الناخبين المؤهلين. وكان أكثر من ٢٥ في المائة من المرشحين من النساء، تصدرت تسعة منهن القوائم الانتخابية. وسيبلغ تمثيلهن في المجالس المحلية نحو ٢٢ في المائة، وهو ما يقترب من الحد الأدنى من الشرط القانوني المتمثل في الحصول على مقعدين على الأقل لكل مجلس.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن بدء التحضيرات للجولة الثانية من الانتخابات البلدية في المجتمعات المحلية الأكبر في الضفة الغربية وجميع المجالس المحلية في غزة، المقرر عقدها في ٢٦ آذار/مارس. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مسؤولون أمريكيون وفلسطينيون عبر الإنترنت لتجديد الحوار الاقتصادي بين الولايات المتحدة والفلسطينيين – وهو أول اجتماع من نوعه منذ خمس سنوات.

وسأنتقل الآن إلى عدة ملاحظات تتعلق بتنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلا يزال التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يثير قلقا عميقا، ولا سيما النظر في أوجه التقدم في الخطط في المناطق المثيرة للجدل بشكل كبير، والتي تعتبر حاسمة لاستمرار الدولة الفلسطينية في المستقبل، بما في ذلك في منطقة هاء – ١، وعطروت، وغفعات همتوس.

وتشكل المستوطنات الإسرائيلية انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، وأدعو حكومة إسرائيل إلى وقف تقدم جميع الأنشطة الاستيطانية فورا. ولا زلت أشعر بالقلق إزاء احتمال طرد عدد من الأسر من منازل عاشت فيها لعقود في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية المحتلة. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف عن تشريد الفلسطينيين وطردهم والموافقة على الخطط التي تمكن تلك المجتمعات من البناء بشكل قانوني وتلبية احتياجاتها الإنمائية.

وفي هذا السياق، أرحب بالمضي قدما بخطط إنشاء عدة آلاف من الوحدات السكنية للفلسطينيين في حي العيسوية والمنطقة جيم في القدس الشرقية المحتلة. وأحث إسرائيل على مواصلة إحراز تقدم بشكل منتظم في هذه الخطط وإصدار تصاريح بناء لجميع الخطط التي تمت الموافقة عليها سابقا للفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية.

إن استمرار العنف والتحريض على العنف والهجمات على المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والعنف الجنسي، تفاقم انعدام الثقة وتقوض الحل السلمي للنزاع. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لمثل هذه الأعمال، التي يجب أن يدينها الجميع. لا بد من وقف أعمال العنف ومحاسبة جميع مرتكبيها.

إن تدهور الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يبعث على القلق البالغ ويجب عكس مسار هذا الوضع. ومن الضروري أن يتجنب الطرفان اتخاذ خطوات أحادية الجانب تغير الحقائق على أرض الواقع، وأن يحدا من بؤر التوتر والعنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. إن الجهود المتضافرة من جانب جميع الأطراف – أكثر مما شهدناه حتى الآن – مطلوبة للحفاظ على الهدوء وتعزيز المؤسسات الفلسطينية واستعادة الأمل. علاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ جميع الأطراف خطوات لدعم الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

كما أن الحالة في غزة لا تزال هشة. فعلى الرغم من أن التدابير البناءة التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشجعة إلا أن الأمر يتطلب اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز وقف الأعمال القتالية وتلبية احتياجات السكان في القطاع. ومن أجل تحقيق أي استقرار دائم يجب تحسين التنقل والوصول إلى القطاع والخروج منه بغية الرفع الكامل لعمليات الإغلاق عملا بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

كما أنوه بارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية التي جرت في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وهو ما يعكس مستوى المشاركة الجماهيرية في وقت سابق من هذا العام والتي سبقت فترة الحملة الانتخابية للانتخابات المزمع إجراؤها. وأتطلع إلى الجولة الثانية من انتخابات المجالس المحلية في ٢٦ آذار/مارس وأشجع جميع الأطراف على الاستجابة لدعوات اللجنة المركزية للانتخابات بشكل إيجابي من أجل السماح بإجراء انتخابات محلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن ارتفاع مستوى العنف الذي شهدناه في الأسابيع الأخيرة ينبغي أن يكون تحذيرا واضحا لنا جميعا. وإذا لم تُعالج دوافع النزاع المتفاقمة الموصوفة في إحاطتي اليوم وفي آخر تقرير مكتوب للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فإنها ستجرنا إلى جولة أخرى مدمرة ودموية من العنف. فيجب أن نعمل الآن لمنع حدوث ذلك.

إن تعزيز السلطة الفلسطينية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستقرار على الأرض. والدعم المالي ضروري، ولكنه ليس كافيا. أحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات إيجابية والقيام بالإصلاحات الضرورية التي تزيد من قدرة السلطة الفلسطينية على خدمة الشعب الفلسطيني. في الوقت نفسه، يجب وقف الأعمال السلبية التي تقوض سلطتها.

لقد شهد هذا العام تحولات كبيرة في السياق السياسي أثرت على النزاع، مما أسفر عن مجموعة من أصعب الظروف التي تواجه السلطة الفلسطينية منذ إنشائها. ومع ذلك أتطلع إلى العام المقبل بتصميم على أن نجد فرصا لعكس المسارات السلبية والعمل على المشاركة البناءة من جانب الأطراف، بدعم من المجتمع الدولي، لاستعادة الأفق السياسي.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع وإنهاء الاحتلال من خلال التوصل إلى حل الدولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. سنواصل مشاركتنا المكثفة مع الأطراف والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط والشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، كا العادة، أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته المفيدة جدا والزاخرة بالمعلومات.

تشعر الولايات المتحدة أيضا بقلق بالغ إزاء تصاعد التوترات في الضفة الغربية وفي القدس وحولها، ولا سيما العنف المرتكب ضد المدنيين العاديين الذين يحاولون ممارسة حياتهم على أفضل نحو ممكن. نحث السلطات على إدانة أعمال العنف وكذلك الرد على الهجمات بطريقة متناسبة ومعقولة تسعى إلى تجنب الخسائر غير الضرورية في الأرواح. إن مثل هذه الأحداث قد تعجل بتصعيد أكبر للعنف.

ندعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الامتناع عن أي إجراءات من شأنها أن تزيد من الحالة المتوترة أصلاً التي سمعنا عنها للتو والتي من شأنها أن تقوض الجهود الرامية إلى النهوض بحل الدولتين عن طريق التفاوض. تشمل هذه الإجراءات عمليات الهدم، وتوسيع المستوطنات، وطرد الأسر من المنازل التي عاشت فيها لأجيال، والتحريض على العنف، وتقديم تعويضات للأفراد المسجونين لارتكابهم أعمال إرهابية.

كما ندعو السلطات إلى محاسبة المسؤولين عن العنف مسؤولية كاملة عن أفعالهم. وينبغي أن يواجه جميع الجناة عدالة متساوية بموجب القانون.

إن أعضاء المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني يضطلعون بدور هام في التشجيع على إحلال السلام. لقد التقت السفيرة توماس – غرينفيلد بقادة المجتمع المدني في رام الله، وكان بصراحة مصدر إلهام لها ما يقومون به من عمل للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية للشعب الفلسطيني. كما أننا ندعم دور المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء في رصدها لانتهاكات حقوق الإنسان، أينما تحدث.

اسمحوا لي أيضا أن أنوه بترحيب ولي عهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان برئيس الوزراء الإسرائيلي بينيت في الإمارات العربية المتحدة في الأسبوع الماضي. لقد أظهر ذلك أن الانخراط بحسن نية يمكن أن يبني الثقة وأن ينشئ طريقا للتعاون نحو تحقيق الأمن والازدهار والكرامة لكل إسرائيلي وكل فلسطيني. ونتطلع إلى العمل مع دولة الإمارات العربية المتحدة حين تنضم إلى المجلس في الشهر القادم، بالإضافة إلى الأعضاء الجدد ألبانيا والبرازيل وغابون وغانا.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة أيضا بتوسيع نطاق دائرة السلام بين إسرائيل وجيرانها وتوسيع نطاق اتفاقات التطبيع. نشجع جميع الذين يبحثون عن السلام في الشرق الأوسط على الالتزام بأعمال بناءة تساعد الفلسطينيين والإسرائيليين على التعايش والازدهار.

وفي حين ساهمت الولايات المتحدة بأكثر من ٣١٨ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢١ لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل مساعدة الفلسطينيين المحتاجين إلا أننا نشعر بقلق شديد لأن الوكالة تواجه مرة أخرى عجزا ماليا فوريا. ننوه بالدعم الواسع النطاق الذي تقدمه الدول الأعضاء لعمل الوكالة، والذي أُعرب عنه مؤخرا خلال الإحاطة التي قدمها مجلس حقوق الإنسان لمجلس الأمن وأثناء المناقشة الإنسانية في الجمعية العامة.

ونشكر الدول الأعضاء المساهمة في الأونروا، بما في ذلك قطر والكويت، على سخائها في هذا الصدد مؤخرا. ونجدد دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء لتقديم مساهمات مالية للأونروا بينما نعمل من أجل أن تحقق الوكالة الاستدامة المالية وأن تؤدي ولايتها بفعالية وتعمل وفقا للمبادئ الإنسانية.

أخيرا، وإذا جاز لي، لأن هذه هي آخر جلسة مقررة لهذا العام، أود باسم وفد الولايات المتحدة أن أهنئ رئاسة النيجر. لقد كانت رئاسة ناجحة جدا خلال شهر حافل بالتحديات. كما أود، باسم وفد الولايات المتحدة، أن أودع زملاءنا الذين انتهت فترة عضويتهم: إستونيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، النيجر، تونس، فييت نام. لقد كانت هذه الدول وأعضاء أفرقتهم زملاء أقوياء وفعالين في المجلس خلال العامين الماضيين، ويتطلع وفد الولايات المتحدة إلى مواصلة عملنا الوثيق مع كل من هذه الدول بعد مغادرتها المجلس.

وسأختتم بياني بالاقتباس من السطر الأخير لإحدى المسرحيات الأمريكية العظيمة في القرن العشرين. عندما تتكلمون عن هذه التجربة – وستتكلمون عنها بلا شك – أرجو "ألا تنسوا التكلم برفق".

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ولن يكون من الممكن أن نشهد تحسُّنا عاما في الحالة في منطقة الشرق الأوسط دون حل قضية فلسطين. وكما يتضح من التصويت الذي جرى في الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر الماضيين على القرارين المواضيعيين السنويين، فإن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي متحدة في التزامها بالتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين.

وبدون أي أفق لإعادة إطلاق عملية السلام في وقت قريب، فإن الجهة المحركة لتلك التوترات المتكررة ستظل تولد أعمال عنف متفرقة. والتصعيد الذي شهده شهر أيار/مايو في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية والمناطق ذات الأغلبية العربية في إسرائيل مثال واضح على ذلك. وننظر بقلق إلى تكرار المواجهات في البلدة القديمة في القدس، التي أسفرت عن إصابات وخسائر. وندعو الطرفين إلى ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ خطوات جذرية.

وتتعقد الحالة جراء الإجراءات الانفرادية المتخذة - الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وتدميرها وبناء المستوطنات والاعتقالات التعسفية وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة والتحريض على العنف. ويقدم أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بعض الإحصاءات المحبطة جدا في ذلك الصدد. ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء خطط القيادة الإسرائيلية، المعلن عنها في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، لاستئناف بناء المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية بعد توقف قصير، فضلا عن مضاعفة عدد المستوطنين في غور الأردن بحلول عام ٢٠٢٦.

وندعو الطرفين إلى استئناف عملية السلام على أساس قانوني دولي معترف به عالميا يشمل حل الدولتين. ويتطلب ذلك نبذ الاستفزازات والخطوات الانفرادية التي تسفر عن إيجاد واقع لا رجعة فيه.

ولا يزال التغلب على الانقسامات بين الفلسطينين داخل منظمة التحرير الفلسطينية شرطا هاما للخروج من الأزمة. ومن جانبنا، نتمسك بعزمنا على عقد الاجتماع المشترك المقبل في موسكو حالما تبدي القوى والحركات السياسية الفلسطينية الرئيسية استعدادها للاتفاق على نُهج مشتركة وإضفاء الطابع الرسمي عليها في الوثيقة ذات الصلة. ونعول على مساعدة غيرنا من الأطراف المهتمة، ولا سيما أصدقاؤنا في مصر.

ونواصل العمل مع الفلسطينيين والإسرائيليين والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك داخل المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وقد التقى الرئيس بوتين، بعد شهر من زيارة رئيس الوزراء بينيت إلى روسيا، بالرئيس عباس في سوتشي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن حيث المبدأ، نؤيد مبادرة الرئيس الفلسطيني بعقد مؤتمر دولي بشأن قضية فلسطين. ونعتزم مواصلة العمل بنشاط مع شركائنا في المجموعة الرباعية، الذين عقدوا آخر اجتماع لهم عن طريق التداول عبر الفيديو في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ومبادراتنا الرامية إلى تحسين فعالية آلية الوساطة تلك معروفة جيدا ولا تزال مطروحة على الطاولة.

ونرى أنه من الأهمية بمكان تقديم المساعدة الإنسانية الشاملة للمحتاجين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة. وفي أعقاب تصاعد العنف في أيار/مايو، أصبح الحفاظ على وقف إطلاق النار وتقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين المتضررين، ولا سيما في قطاع غزة، يكتسي أهمية قصوى.

وفي ذلك الصدد، نؤيد جهود المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقد أعلنت روسيا في مؤتمر دولي عُقد في بروكسل في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر دعما للأونروا، عزمها على مواصلة تمويل الوكالة، ويتضمن ذلك تبرعات سنوية لميزانية الوكالة على مدى السنوات الخمس المقبلة. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تواصل الأونروا عملها الشامل لتقديم المساعدة الإنسانية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط من دون عوائق.

في الختام، ونظرا لأن هذه هي آخر جلسة رسمية لمجلس الأمن هذا العام، نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء وفد النيجر على رئاستكم الرفيعة المستوى للمجلس في كانون الأول/ديسمبر. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر وفود بلدان النيجر وفييت نام وتونس وإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين على عملها عن كثب في مجلس الأمن خلال فترة عضويتها التي دامت سنتين، بما في ذلك بشأن المسألة قيد النظر اليوم.

السيد ندونغو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على استعراضه وملاحظاته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرحب بدعوته في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ردا على تصاعد العنف الأخير في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وكما ورد في التقرير، فإن تلك الحوادث المأساوية تحصد أرواح إسرائيلية وفلسطينية على حد سواء. وما فتئت كينيا تدين بشدة تلك الحوادث وغيرها من الهجمات الإرهابية وعمليات إطلاق النار، التي لا تزال حماس وغيرها من الجماعات المسلحة تشيد بها وتعلن المسؤولية عنها، بما في ذلك إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر في البلدة القديمة في القدس وإطلاق النار المميت في الضفة الغربية الأسبوع الماضي. ونؤكد من جديد أنه ما من قضية تبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال الإرهابية.

وتحث كينيا جميع القادة السياسيين والدينيين والمجتمعيين من كلا الجانبين على رفع أصواتهم ضد هذا. وبخلاف ذلك، نحث جميع القادة، صغارا وكبارا، على إظهار المكاسب اليومية للجهود الشعبية البناءة في التخفيف عمليا وباستمرار من دورات النزاع.

وكما ذكرت كينيا من قبل، فإن التطبيق العملي والتنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) سيتطلبان معالجة مسائل المستوطنات ووحدة الأرض وإمكانية تحقيق حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولتان – إسرائيل وفلسطين – جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

وفي حين أن التقارير الفصلية تظل ضرورية لإبقاء مجلس الأمن على اطلاع على الأرقام والاتجاهات، فإن كسر حلقة النزاع سيتطلب أكثر من ذلك بكثير. وهناك حاجة إلى الاطلاع على المستجدات بشأن الجهود الفعلية المبذولة والآليات المفعلة، أو غياب ذلك، للتصدي لجميع انتهاكات أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وجميع أعمال العنف ضد المدنيين. ويتحمل الطرفان مسؤولية خاصة في ذلك الصدد، علاوة على ضرورة المساءلة.

لقد مر خمس سنوات على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وليس هناك ما يذكر لعرضه فيما يتعلق بتنفيذ القرار. لقد ظللنا، على مدى عقود، نتكلم عن السلام الشامل والعادل والدائم، وكنا على حق في ذلك. ومع ذلك، يبدو أن العناصر الفعلية للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام دائما ما تكون مسعى للحاق بالركب أو رد فعل. وترحب كينيا بتركيز التقرير الحالي على الاتجاهات الهامة في عام ٢٠٢١ التي تحتاج إلى اهتمام عاجل من مجلس الأمن، بما في ذلك التوسع الاستيطاني وهدم المنازل وطرح مناقصات لبناء الوحدات السكنية. أما بعد، وبالنظر إلى الفقرة ١١ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي يؤكد فيها مجلس الأمن عزمه على بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة، فإننا نحض على إجراء تحليل أعمق يركز أيضا على إيجاد الصلة بين تلك الحوادث ووضعها في سياقها والنظر في آثارها القصيرة والطويلة الأجل على تنفيذ الإطار المعياري لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي يتضمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ولا تهدف هذه الدعوة إلى أن يكون التقرير تحليليا إلى النقد أو تحريك المناقشات، بل هي محاولة لإنقاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وهي نهج نرى أنه سيوفر إطارا عمليا يحمي المكاسب التي تحققت حتى الآن ويعزز المبادئ الأساسية للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهي تحقيق استقرار الحالة وعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان وتهيئة الظروف لمفاوضات مباشرة ناجحة بشأن الوضع النهائي.

وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن التركيز المطلوب موجه على غزة، يجب ألا تغيب عن بالنا التحديات الأمنية والاقتصادية في الضفة الغربية. ونحيط علما بإجراء المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية بنجاح في ١١ كانون الأول/ديسمبر.

وترحب كينيا أيضا بالحوار الاقتصادي بين الولايات المتحدة والفلسطينيين وهو أول اجتماع رفيع المستوى يعقد منذ خمس سنوات. ونتطلع إلى التوصل إلى نتائج قابلة للتنفيذ.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المنسق الخاص على إحاطته التي تذكرنا بأن حل الدولتين، حيث تعيش الدولتان في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على طول خطوط عام ١٩٦٧، وعاصمتهما القدس، هو وحده الذي سيمكن من تلبية التطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وضمان أمن الجميع.

وقد تم تحديد هذا الحل من خلال القانون الدولي والمعايير المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتنفيذ ذلك الإطار هو وحده الذي سيسمح بالتوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة. وعلى هذا الأساس الواقعي، تواصل فرنسا وشركاؤها الأوروبيون دعم حل الدولتين.

والحقائق واضحة. ولم يمنع اعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قبل خمس سنوات استمرار الاستيطان. وخلال الفترة الأخيرة، تعرض الاتجاه الإيجابي الذي ساد في الأشهر الأخيرة للخطر بسبب الإجراءات الانفرادية. وكان أول هذه الإجراءات هو الزيادة في الإعلانات الإسرائيلية المتعلقة بالمستوطنات بعد أشهر من التوقف. وقرار السلطات الإسرائيلية بتعليق إنشاء مستوطنة جديدة في عطروت مؤقتا يوفر مهلة، ولكن يجب التخلي عن هذا المشروع بشكل دائم. وأذكر أنه إذا نفذ، فإنه سيشكل، كما هو الحال مع جفعات هاماتوس، أول عملية إنشاء لمستوطنة جديدة في القدس الشرقية منذ ٢٥ عاما. كما تشعر فرنسا بالقلق إزاء خطط توسيع المنطقة E-1.

فالاستيطان يتعارض مع القانون الدولي ويجعل من إمكانية التوصل إلى حل سلمي للنزاع أبعد. ولن تعترف فرنسا بأي تغيير في خطوط عام ١٩٦٧ غير تلك التي يتفق عليها الطرفان. ويجب على جميع الدول أن تميز في مبادلاتها بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧.

ثانيا، هذا العام مرة أخرى، بلغ عدد عمليات الهدم والإخلاء مستويات قياسية. وعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين آخذ في الازدياد. والتصعيد الحالي في الأراضي الفلسطينية يبعث على القلق. كما أننا نأسف لأي خسائر في الأرواح ونرحب بتصميم السلطات الإسرائيلية على مكافحة تطرف المستوطنين. ونذكر بأن إسرائيل يجب أن تكفل حماية جميع المدنيين، بمن فيهم الفلسطينيون، بموجب القانون الدولي. كما يجب أن تكفل استخدام قوات الأمن للقوة بشكل متناسب وأن يقدم المسؤولون عن الجرائم إلى العدالة.

ثالثا، إن تصنيف ست منظمات فلسطينية غير حكومية كمنظمات إرهابية يشكل تضييقا إضافيا لمساحة المجتمع المدني في فلسطين. وهذه التصنيفات، التي تتعلق بإحدى المنظمات غير الحكومية التي حصلت على جائزة حقوق الإنسان للجمهورية الفرنسية في عام ٢٠١٨، مثيرة للقلق الشديد.

وأخيرا، ندعو السلطة الفلسطينية إلى كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، وكذلك إلى تعزيز الحوكمة الديمقراطية الفلسطينية. ويساورنا القلق إزاء التراجع في الأشهر الأخيرة. ويشير إجراء الانتخابات البلدية في كانون الأول/ديسمبر إلى أهمية الانتخابات العامة في تجديد الشرعية الديمقراطية للمؤسسات. والمؤسسات الديمقراطية القوية، القائمة على احترام سيادة القانون، ضرورية حقا لإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

وفي ضوء ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك لعكس الاتجاه الحالي. وهذا يعني، أولا وقبل كل شيء، تعزيز وقف إطلاق النار في غزة وتعزيز الاستجابة الإنسانية وجهود إعادة الإعمار. وتثني فرنسا على العمل الأساسي الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتدعو إلى زيادة عدد الجهات المانحة لتمكينها من دفع مرتباتها في كانون الأول/

ديسمبر. ويجب تعزيز التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتشجيع تنمية الأراضي الفلسطينية.

وأخيرا، من الضروري استعادة منظور سياسي لاستئناف المفاوضات بين الطرفين. ولهذا السبب فإن فرنسا مصممة على العمل مع شركائها من أجل اتخاذ تدابير ملموسة ومتبادلة تهدف إلى بناء الثقة بين الطرفين. وسنواصل جهودنا في إطار مجموعة عمان، وكذلك مع مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، لكي يضطلعوا بدور نشط.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وإن كان الشهر لم ينته بعد. وأود أيضا أن أشكر بحرارة الأعضاء الخمسة غير الدائمين في المجلس الذين سيغادروننا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر على العمل الممتاز الذي قاموا به خلال العامين الماضيين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الطيبة.

السيدة غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بدوري أن أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته الشاملة.

وقد طال انتظار حل المسألة المعروضة علينا هذا الصباح. فمعاناة الفلسطينيين والظلم الذي لحق بهم لعقود محفوران في قلوب وعقول كثير من الناس. وفي الآونة الأخيرة، رأينا مشجعي كرة القدم يظهرون تضامنهم مع القضية الفلسطينية العادلة في بطولة كأس العرب، التي أقيمت في قطر. ولا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تتضامن مع دولة فلسطين دعما للقانون الدولي، وتدرك أن العالم يراقب مجلس الأمن والنظام الدولي القائم على القواعد ويفقد الثقة فيهما لعدم احترامهما ذات القواعد التي نعتمدها.

وقد أكدنا مرارا وتكرارا على رؤية حل الدولتين القائم على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، حيث يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون بسلام جنبا إلى جنب. وهذه رؤية يدعمها القانون الدولي والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والعديد من القرارات الأخرى لمجلس الأمن والجمعية العامة. ونؤكد مرة أخرى على ضرورة إنهاء إسرائيل لعدوانها ولأعمال الاحتلال والضم. وبصراحة تامة، إن عدم إحراز التقدم نحو حل الدولتين هو أمر فظيع.

وعلينا أن نعالج المسائل التالية على وجه الاستعجال، وهي تصعيد الأعمال العدائية في الضفة الغربية وغزة؛ والتشريد القسري من خلال هدم المنازل؛ وفرض قيود لا مبرر لها على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وقتل الفلسطينيين خارج نطاق القضاء؛ وعنف المستوطنين؛ وأثر جائحة مرض فيروس كورونا على الفلسطينيين؛ وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين.

ويصادف هذا الشهر مرور خمس سنوات على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ومنذ ذلك الحين، وكما سمعنا وكما نعلم جميعا، تدهورت الحالة في الميدان بسبب عدم امتثال إسرائيل لالتزاماتها. ومرة أخرى، نكرر التأكيد على أن إقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أية شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار هدم المنشآت الفلسطينية والاستيلاء عليها يثير قلقا عميقا، ونحن ندين هذه الأعمال. ويجب أن تتوقف هذه الممارسات. وقد حان الوقت لكي يتخذ مجلس الأمن خطوات عملية نحو إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الهشة جدا في غزة. والآن أكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة إلى تقدم المساعدة الإنسانية والاقتصادية لدعم أضعف المجتمعات. وكما نعلم، فإن الحصار المفروض على غزة منذ ١٤ عاما لا يزال يدمر اقتصادها ويقيد من حركة الناس ويحد من توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء،مما يؤثر على الخدمات الطبية وعمليات المستشفيات.

ولذلك نكرر دعوتنا للسلطات الإسرائيلية لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة من أجل السماح بإعادة إعمار غزة برمتها.

إن محنة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط شديدة أيضا. فالحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تزداد سوءا، إذ أن مرتبات الموظفين لشهر كانون الأول/ديسمبر – ومعظمهم من اللاجئين أنفسهم – معرضة للخطر، ويواجه اللاجئون انخفاضا صارخا في الخدمات. ونشيد بالمانحين الملتزمين بدعم الأونروا وندعو إلى توفير التمويل في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به لتمكين الوكالة من القيام بعملها الحيوي.

وعلاوة على ذلك، وكما نوقش سابقا، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تصنيف إسرائيل ست منظمات من المجتمع المدني كجماعات إرهابية. وقبل أن أدلي بملاحظاتي الختامية، أود أيضا أن أحيط علما بالاجتماع الافتراضي الذي عقد مؤخرا بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية من أجل مناقشة المسائل الاقتصادية. وهذا التواصل يجب أن يرتكز، بطبيعة الحال، على القانون الدولي وأن يدعم حل الدولتين. ونرحب بجميع الارتباطات لتحقيق هذه الغاية.

وبما أن هذا البيان هو آخر بيان يدلي به وفد بلدي بصفته عضوا منتخبا في مجلس الأمن، وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أشيد بكم، سعادة السفير أباري، على الطريقة التي ترأستم بها، مع فريقكم، المجلس خلال هذا الشهر، بمساعدة شعبة شؤون مجلس الأمن. ومن جانبنا، كان شرفا وامتيازا لي ولفريقي أن نعمل مع كل فرد في المجلس على مدى العامين الماضيين على المستويين المهني والشخصي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين على كلماتها الطيبة ووداعها.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند.

أشاطر المنسق الخاص وأعضاء مجلس الأمن القلق العميق إزاء استمرار العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. هذا العام، بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا باستخدام القوة في الضفة الغربية وحدها ثلاثة أضعاف مقارنة بعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩، وكان معدل الإصابات أعلى من ذلك. ولا تزال الهجمات المتصلة بالمستوطنين تشكل مصدر قلق كبير، كما يبين تقرير الأمين العام.

وندعو جميع الأطراف، ولا سيما السلطات الإسرائيلية ذات الصلة، إلى عدم ادخار أي جهد لعكس مسار هذا الاتجاه. ويستحق الإسرائيليون والفلسطينيون تدابير حماية متساوية. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتنع عن الاستخدام المفرط للقوة. ونظرا لتقلب الحالة الراهنة، من الملح أن يرفض العنف جميع من هم في السلطة. ولن تؤدي الهجمات والاشتباكات والتحريض على العنف إلا إلى تفاقم انعدام الثقة ومواصلة دفع جميع الأطراف إلى دائرة النزاع.

وعندما اتخذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كان إنجازا كبيرا للمجلس، وكان هناك أمل قوي في أن يكون ذلك القرار إنجازا كبيرا في قضية فلسطين. لكن لم يحرز أي تقدم بعد خمس سنوات من اتخاذ ذلك القرار.

بل على العكس من ذلك، فإن الحالة قد ساءت. واحتمال التوصل إلى تسوية عادلة ومستدامة وشاملة للنزاع يبدو الآن احتمالا واعدا بصورة أقل على ما يبدو مما كان عليه في عام ٢٠١٦. فالاتجاهات السلبية في الميدان مستمرة، مع زيادة التوسع الاستيطاني وعمليات الهدم والإخلاء والعنف. وهذه الاتجاهات تقوض يوما بعد يوم الأمل في حل الدولتين، على الرغم من أن هذا الحل يحظى بتأييد ساحق من المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الأعضاء ال ١٥ الحاليين في المجلس.

وقد أكدنا في مناسبات عديدة أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية، وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وتقوض بصورة منهجية إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا. وما يعوق حل هذا النزاع ليس الافتقار إلى إطار قانوني، ولكن عدم التنفيذ. ونعتقد أن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لا يزال السبيل الوحيد للمضي قدما، ولا يوجد بديل قابل للتطبيق.

إن أمن إسرائيل يجب احترامه، ولكن من مصلحة إسرائيل الأمنية تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إلى جانب قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. ولن تحقق السلام الدائم أبدا الأنشطة الاستيطانية

واستخدام القوة ضد الفلسطينيين اليائسين والمحرومين، في تجاهل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولن يؤدي ذلك إلا إلى إشعال المزيد من العنف.

وبينما نرحب بأوجه التبادل والتعاون في الآونة الأخيرة بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين، نعتقد أن إحراز تقدم كبير سيتطلب المزيد من الخطوات الملموسة من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على حد سواء. ومن المتوقع أن يكون للمجموعة الرباعية دور قوي في دفع عملية السلام قدما. ونؤيد أيضا جميع المبادرات التي قدمها أعضاء المجتمع الدولي في ذلك الاتجاه. وفي الوقت نفسه، نشيد إشادة كبيرة بجميع الجهود الإنسانية التي تبذلها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والجهات الفاعلة الدولية لمساعدة الفلسطينيين المحتاجين.

ونشعر بالحزن لعدم إحراز التقدم في القضية الفلسطينية. ولن تكون فييت نام عضوا في المجلس في العام القادم، ولكن أملنا والتزامنا لا يزالان قويين. وسنواصل دعمنا الثابت للنضال المشروع للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، تتعايش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل، في إطار حدود آمنة ومعترف بها دوليا على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧ والتسوية التفاوضية ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأخيرا، بما أن هذه هي آخر جلسة مفتوحة لمجلس الأمن في عام ٢٠٢١، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة وفد النيجر، ولا سيما السفير أباري وفريقه، على رئاستهما الناجحة للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن خالص شكرنا لجميع أعضاء مجلس الأمن في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعاون الوثيق والدعم القيم الذي قدموه لنا خلال العامين الماضيين. ونتطلع إلى العمل معهم كافة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في السنوات المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر ممثل فييت نام على كلماته الطيبة. السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر المنسق الخاص على إحاطته بشأن التقرير العشرين المفصل للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

يسلط التقرير الضوء على الاتجاهات المقلقة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك زيادة مستوى العنف والتحريض على العنف في عدد من الجبهات. وندعو جميع الأطراف إلى إدانة التحريض في أي مكان وفي أي زمان وتحت أي ظرف كان. ففي الأسبوع الماضي فقط، شعرنا بالرعب عندما رأينا الهجمات على ثلاثة مواطنين إسرائيليين بالقرب من نابلس، التي فقد فيها شاب حياته. وقلوبنا مع عائلة يهودا ديمنتمان. ونؤيد تماما حق إسرائيل في ضمان أمنها وتقديم الجناة إلى العدالة.

ويسلط التقرير الضوء أيضا على المخاطر الشديدة التي تواجه الاستقرار في المنطقة والحاجة إلى تخفيف حدة التوتر. وتشمل هذه المخاطر الأزمات المالية المباشرة التي تواجه السلطة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتوتر المتصاعد في القدس الشرقية وحي الشيخ جراح في أعقاب عدد من الهجمات العنيفة وزيادة عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين. وندعو جميع الأطراف إلى الحث على الهدوء ومنع هذه الحلقة من العنف.

وتواصل المملكة المتحدة حث حكومة إسرائيل على إنهاء توسعها الاستيطاني ونشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بشكل دائم.

إن خطط المضي قدما في البناء في المنطقة E-1 وعمليات الهدم والإخلاء التي تؤثر على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية والمنطقة جيم تهدد بشكل مباشر إمكانية إقامة دولة فلسطينية في المستقبل. كما أن ما يواجه سكان الشيخ جراح من تهديد بالإخلاء يهدد بمزيد من العنف وعدم الاستقرار.

ونرحب بقرار لجنة التخطيط لمنطقة القدس تأجيل قرار بناء وحدات سكنية في عطروت خارج خطوط عام ١٩٦٧. ونحض السلطات الإسرائيلية على عدم المضي قدما في هذه الخطط.

يجب ألا ننسى الخسائر التي ألحقها هذا الصراع الطويل الأمد بأهل غزة. وكما أعلن وزيرنا المعني بمنطقة الشرق الأوسط في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، تفخر المملكة المتحدة بتقديم ٢,٦ مليون دولار لليونيسيف لإطلاق برنامجها للمساعدة النقدية المراعية للأطفال في غزة لمساعدة الأسر المعيشية الضعيفة، ولا سيما الأطفال، على الحصول على الخدمات الأساسية.

ونرحب بالتقدم الإيجابي الذي أحرز هذا العام لتحسين العلاقات بين الطرفين ونشجع الحوار على المستويات الوزارية العليا. ونشجع على إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ونأمل أن يستمر التعاون الاقتصادي في التطور، بناء على لجنة الاتصال المخصصة في تشرين الثاني/نوفمبر، ونأمل أن يتم ذلك من خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة في أوائل العام المقبل.

وبينما نتطلع إلى سنة تقويمية جديدة، نحض على مواصلة الحوار المتزايد بين الطرفين وعكس مسار الاتجاهات السلبية التي سمعنا عنها اليوم. لا يمكننا تحسين الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة وبناء أسس السلام إلا من خلال الحوار. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بحل الدولتين القائم على أساس خطوط عام ١٩٦٧ والقدس عاصمة مشتركة لهما.

وقبل أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، أود أن أنضم إلى الآخرين في شكركم وشكر النيجر أثناء توليكم الرئاسة خلال هذا الشهر الحافل بالعمل، وإلى زملائنا وأفرقتهم من إستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وتونس وفييت نام على فترة عضويتهم في المجلس. لقد ذكرنا داغ همرشولد بأننا لا نختار إطار مصيرنا، ولكننا نختار كل ما نسهم به في تحديد ذلك المصير. لقد كانت الفترة التي قضاها زملاؤنا المنتهية فترة عضويتهم في المجلس رائعة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر ممثلة المملكة المتحدة على كلماتها الطيبة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر تور فينسلاند على إحاطته الشاملة وعلى التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وإذ يجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة للمرة الأخيرة هذا العام، بعد خمس سنوات من اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من المناسب أن نقيم الوضع. على الرغم من الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها المجلس بشأن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في كل جلسة هذا العام، واصلت إسرائيل تخطيط وتوسيع مستوطناتها، حيث يوجد الآن ما يقدر بنحو ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة في مستوطنات غير قانونية.

وأكرر دعوة أيرلندا لإسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في المناطق الحساسة E-1، وعطروت، وغفعات همتوس. الحقائق واضحة وضوح الشمس: فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض بشدة جدوى حل الدولتين. وتؤكد أيرلندا لمجلس الأمن التزامها بمبدأ التمييز وبتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

كما شهد عام ٢٠٢١ رقما قياسيا في عدد الفلسطينيين المتضررين من عمليات الهدم والإخلاء والمصادرة. ومرة أخرى، تواجه الأسر الفلسطينية في سلوان والشيخ جراح والولجة موعدا نهائيا قانونيا قريبا. في القدس الشرقية وحدها، تضرر ١٢١ طفلا من عمليات الهدم والمصادرة هذا العام. وكما أبرز الأمين العام، تثير عمليات الهدم والإخلاء القسري مخاوف جدية بشأن خطر النقل القسري.

إن التصاعد الكبير في العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة هذا العام – فضلا عن شدته المتزايدة – يبعث على القلق الشديد. إن حوادث عنف المستوطنين تبعث على بالغ القلق، ويجب محاسبة المسؤولين عن الهجمات. في عام ٢٠٢١، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية ٧٢ فلسطينيا، من بينهم ١٧ طفلا،

باستخدام الذخيرة الحية. إن الاستخدام غير المتناسب للذخيرة الحية من جانب قوات الأمن الإسرائيلية أمر غير مقبول. إننا نشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك الهجمات في القدس وقتل المدنيين. نحن ندين الإرهاب بجميع أشكاله. ويساورنا القلق إزاء التهديد الذي تتعرض له سلامة وأمن السكان الفلسطينيين والإسرائيليين والتحريض على العنف من جانب الجماعات الإرهابية.

وفي وقت سابق من هذا العام، شهدنا أكبر تصعيد في الأعمال العدائية منذ عام ٢٠١٤، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٢٠٠ شخص، من بينهم أكثر من ٦٠ طفلا. وبعد مرور سبعة أشهر، لا يزال وقف إطلاق النار هشا. لقد أكدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أن أكثر من نصف الأطفال في قطاع غزة بحاجة إلى دعم في مجال الصحة العقلية. لكل طفل يولد الحق في السلامة والحق في الحماية والحق في التنمية. وبالنسبة للأطفال الفلسطينيين، تنتهك هذه الحقوق يوميا.

وقد أوضح بياننا هنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.8913) موقفنا المتمثل في بالغ القلق إزاء إدراج إسرائيل مؤخرا لست منظمات فلسطينية للمجتمع المدني في القوائم. ولا يزال التزام أيرلندا بدعم المجتمع المدني وأولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان ثابتا.

ونرحب بالمرحلة الأولى من الانتخابات البلدية الفلسطينية في الضفة الغربية ونتطلع إلى المرحلة الثانية. ولا تزال أيرلندا ترى أن الانتخابات الفلسطينية الوطنية ضرورية لتجديد شرعية المؤسسات الوطنية. إن الحالة المالية للسلطة الفلسطينية تثير القلق، ونشجع على تقديم الدعم وتعزيز التعاون الاقتصادي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

ونحن ندعم بقوة عمل الأونروا الحيوي من أجل لاجئي فلسطين وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا وإلى كفالة أن الأونروا لديها الوسائل المالية للاضطلاع بدورها بشكل كامل، وهو بالغ الأهمية أيضا للاستقرار الإقليمي.

وأود أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة تنشيط الجهود، بما في ذلك من خلال المجموعة الرباعية، مع الطرفين وبينهما ومع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية، للمساعدة في إحراز تقدم نحو حل للصراع يقوم على وجود دولتين. هذا وحده هو الذي سينهي الاحتلال ويحقق رؤيتنا المشتركة لدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام وأمن على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة لكليهما.

ويتحمل مجلس الأمن أيضا مسؤولية خاصة، نظرا لدوره في صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولأن هذه المسألة مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨. وأيرلندا مستعدة للقيام بدورها، وستظل هذه المسألة أولوية لبقية فترة عضويتنا في المجلس.

وبما أن هذه هي آخر جلسة رسمية هذا العام، فقد أردت أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم عن خالص التهنئة للطريقة الممتازة التي وجهتمونا بها خلال آخر شهر لعضويتكم في مجلس الأمن. وأردت أيضا أن أودع الزملاء المغادرين الآخرين من إستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وتونس وفييت نام. وإذا جاز لي أن أرد على النثر الجميل لممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أود أن أختتم باقتباس – بالطبع، من شاعر أيرلندي، هو دبليو. بي. ييتس – الذي قال:

”فكر أين يبدأ حقا مجد الإنسان وينتهي، وقل إن مجدي في أن لدي مثل هؤلاء الأصدقاء.“

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر ممثلة أيرلندا على كلماتها الطيبة وعلى مشاطرتنا حكمتها الأيرلندية.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلّم بالإنكليزية): أشكر بدوري المنسق الخاص فنسلاند على إحاطته.

وتشاطر إستونيا القلق إزاء تصاعد التوترات في الضفة الغربية، مما أدى إلى حالة متزايدة الاضطراب. إننا ندين بشدة الهجمات الإرهابية والعنف ضد المدنيين، بما في ذلك إطلاق النار المميت بالقرب من نابلس يوم الخميس الماضي. كما نشعر بالقلق إزاء تزايد

العنف المتصل بالمستوطنين. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف والتحريض والأعمال الاستفزازية.

ثانياً، لا يزال القلق يساورنا إزاء استمرار التوسع في المستوطنات الإسرائيلية وعمليات الهدم والإخلاء، لأن هذه الأعمال تتعارض مع القانون الدولي. وبينما ننوه بالقرار الأخير الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بتأجيل الموافقة على خطة لإقامة حوالي ٩ ٠٠٠ وحدة استيطانية في عطروت، فإننا نحث إسرائيل على الوقف الدائم لجميع خطط الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ويشير تقرير الأمين العام إلى اتجاه آخر يبعث على القلق – ألا وهو زيادة القيود التي تفرضها إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ومنها الاحتجاز التعسفي. وندعو السلطة الفلسطينية إلى ضمان حرية التعبير للمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين وضمان حماية الشهود في المحاكمة بشأن مقتل نزار بنات. كما نأخذ على محمل الجد إدراج السلطات الإسرائيلية ست منظمات فلسطينية غير حكومية كمنظمات إرهابية. إن تمتع المجتمع المدني بالحريات الأساسية أمر ضروري للديمقراطية ولتعزيز جهود السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ومن ناحية إيجابية، ننوه بتزايد الاتصالات بين السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية. ونأمل أن تعقب هذه الخطوات خطوات عملية أكثر، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تحسين الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي للسلطة الفلسطينية.

ثالثاً، نرحب بإجراء المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية الفلسطينية في ١١ كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن يتبع ذلك قريباً مرحلة ثانية في بقية البلديات، فضلاً عن الانتخابات الوطنية. ونأمل أن نرى استئناف الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين التي تظل أيضاً حيوية للتوصل إلى حل مستدام للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وبالانتقال إلى غزة، نشير بشكل إيجابي إلى الخطوات الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع إلى غزة وندعو إلى إدخال تحسينات إضافية على السماح بحركة الدخول إلى غزة والخروج منها، مع مراعاة الشواغل الأمنية لإسرائيل.

وأود مرة أخرى أن أدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية تقوض حل الدولتين، وأن يتخذا بدلاً من ذلك خطوات عملية نحو تحسين التعاون. وأود أيضاً أن أشيد بالمنسق الخاص فنسلاند على جهوده المتواصلة، إلى جانب الشركاء الدوليين الرئيسيين، لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف مفاوضات مجدية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أولاً أن أهنئكم وأشكركم وبلدكم النيجر على الرئاسة الممتازة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وبما أن هذه هي آخر جلسة رسمية لي بصفتي عضوا في مجلس الأمن، آمل أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة هاسميك إيجيان وفريقها والأمانة العامة على المساعدة والتعاون الممتازين اللذين حظينا بهما خلال العامين الماضيين، وأشكر جميع زملائي في المجلس – الأعضاء المنتخبين والدائمين على حد سواء – على جعلنا نشعر بأننا جزء من الأسرة. أقول هذه الكلمة بصدق. وعلى الرغم من أننا لم نجتمع وجهاً لوجه في بعض الأحيان، فإنني أقدر حقاً العلاقات الشخصية التي كانت بيننا هنا، وكان شرفاً وخبرة كبيرة لي أن أعمل في المجلس. وعندما نغادر المجلس، أعد بأننا سنسترشد بنفس المبادئ وأننا سنواصل العمل من أجل جعل هذا العالم أفضل وأكثر أمناً.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر ممثل إستونيا على بيانه وكلماته اللطيفة.

السيد الأدب (تونس): أشكر المنسّق الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فنسلاند، على عرضه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وأودّ بهذه المناسبة أن أجدّد الإعراب عن تقدير تونس لجهود الأمين العام والمنسّق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط من أجل تعزيز فرص السلام.

إنّ عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن وعدم إلزام الأطراف المعنيّة باحترام مقتضياتها، وفقاً لما نصّ عليه ميثاق الأمم المتّحدة، يمثّل

السبب الرئيسي لبقاء الوضع في الشرق الأوسط حبيس التوتّر وعدم الاستقرار، وتواصل الاحتلال بكل ما رافق ذلك على امتداد أكثر من سبعة عقود من قتلٍ وتشريدٍ وقمعٍ للفلسطينيين وانتهاكاتٍ لأبسط حقوقهم، علاوة على عدم التوصّل إلى حلّ للقضية الفلسطينية والنزاع العربي – الإسرائيلي عموماً.

وإنّ ما ورد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من استعراض لحجم انتهاك سلطات الاحتلال لهذا القرار وإمعانها في ممارساتها العدوانية ضدّ السكّان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة دون أدنى مساءلة، إنّما يؤكّد هذا المعطى ويقيم الدليل مرةً أخرى على مدى استهتار قوات الاحتلال بقرارات الشرعية الدولية.

خمس سنوات مضت على اتخاذ هذا القرار وغيره من عشرات القرارات السابقة الأخرى والجهود والمبادرات الدولية والإقليمية دون تحقيق أيّ تقدّم لا على مستوى وقف النشاط الاستيطاني ومصادرة الأراضي وهدم المنازل ووضع حدّ للتدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديموغرافية والوضع القانوني والتاريخي للأراضي الفلسطينية المحتلّة منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقيّة، ولا على مستوى وقف العنف ضدّ المدنيّين، أو استئناف المفاوضات على أساس قرارات الشرعيّة الدوليّة والمرجعيات المتّفق عليها.

وإزاء الانتهاكات الجسيمة التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني على يد القوّة القائمة بالاحتلال، تجدّد تونس دعوتها للمجموعة الدولية ولمجلس الأمن لتحمّل مسؤولياتها كاملة لحمل سلطات الاحتلال على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما نجدّد التأكيد على ضرورة ضمان الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين إزاء عنف المستوطنين وقوّات الاحتلال واستخدامها المفرط للقوّة، بما في ذلك ضدّ النساء والأطفال، واعتداءاتها المتكرّرة على المدنيين العزّل، وتضييقاتها على حريّة التعبير والتنظّم من خلال استهداف منظمات المجتمع المدني، على غرار تصنيف ست منها كمنظمات إرهابية.

كذلك نتساءل إلى متى سيظلّ تعاطينا مع هذا الوضع مرتهناً بحلقات العنف والتصعيد التي تحدث كلّ مرّة نتيجة ممارسات الاحتلال، كما كان الشأن خلال شهر أيار/مايو الماضي، دون تركيز الجهود على معالجة السبب الرئيسي لهذه الوضعية التي طال أمدها، وهو الاحتلال؟

فلا يمكن أن تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار ما لم يتمّ التوصّل إلى سلام عادل وشامل يُعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ويمكّنه من الحريّة والكرامة في ظلّ دولته المستقلّة وذات السيادة على أرضه على حدود سنة ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقيّة. إنّ مرجعيات هذا الحلّ معروفة والقرارات الأممية الخاصّة به قائمة، وهي تحتاج إلى تضافر الجهود الدوليّة من أجل فرض احترامها وتنفيذها وتيسير إطلاق مفاوضات جادّة وذات مصداقية، وفق جدول زمني محدّد، تنتهي بالتوصّل إلى التسوية العادلة والشاملة.

ونجدد في هذا الإطار دعم تونس للدعوة لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات بمشاركة كافة الأطراف المعنية للانخراط في عملية سلام حقيقية على أساس القانون الدولي والقرارات الأممية والمرجعيات ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ونتطلع لمواصلة انخراط المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في دعم مسار السلام ومضاعفة جهودها من أجل كسر الجمود الحالي الذي تشهده هذه العملية.

وإزاء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والانساني المتردي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإننا نهيب بالمانحين الدوليين للرفع من مستوى الدعم الاقتصادي والاستجابة الإنسانية في فلسطين. كما ندعو المجموعة الدولية إلى حمل سلطات الاحتلال على رفع القيود المفروضة على حرية التنقل وإنهاء الحصار المفروض على غزة.

ونؤكد على الدور الحيوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" في تقديم المساعدة لحوالي ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني ودعم الاستقرار في المنطقة والحاجة الملحة لزيادة تعزيز الدعم الموجه لها.

في الختام، نجدد تأكيد دعم تونس الثابت والمبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني التي لن تسقط بالتقادم، واستعدادها الدائم لمواصلة الانخراط في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل.

وباعتبار هذه آخر جلسة لنا في مجلس الأمن، أود بداية أن أهنئكم على رئاستكم الموفقة للمجلس خلال هذا الشهر. كما أتقدم بالشكر لكافة الزملاء وبعثات الدول الأعضاء على ما أبدوه من تعاون وتفاعل إيجابي خلال السنتين الماضيتين رغم كل الصعوبات والتحديات التي شهدها عمل المجلس. كما أشكر أمانة المجلس برئاسة السيدة هاسميك إيجيان وكل زملائها على ما وفروه من مساعدة وتعاون. وأتمنى النجاح للدول الأعضاء الجديدة التي ستنضم إلى المجلس ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢. ونجدد استعدادنا لمواصلة العمل والتعاون مع الجميع في كل القضايا والمسائل خدمة للسلم والأمن ودعما للعمل المتعدد الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر ممثل تونس على كلماته الطيبة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وعلى التقرير العشرين عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

يبين تقرير اليوم، مرة أخرى، أن الاتجاه المقلق للغاية للنشاط الاستيطاني وعمليات الهدم والإخلاء والعنف مستمر بلا هوادة. ونحث الحكومة الإسرائيلية على وقف هذا الاتجاه وعكس مساره. فالمستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويسهم التوسع الاستيطاني في القدس وحولها وفي عمق المنطقة جيم في تقويض آفاق إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا في المستقبل.

ويعد قرار إسرائيل بعدم الموافقة – في المستقبل القريب – على بناء وحدات استيطانية في عطروت خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن وسائط الإعلام أفادت مؤخرا أيضا عن خطط مثيرة للقلق لبناء مستوطنات في بيت صفافا، والشيخ جراح، وضاحية البارد/بيت حنينا، وصور باهر.

ويصف تقرير اليوم العنف اليومي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وارتفاع مستويات العنف المتصل بالمستوطنين، والهجمات التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين، واستخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المميتة ضد الفلسطينيين. ونحن ندين جميع أعمال العنف. ويجب وقفها.

ويساورنا قلق خاص بشأن الأطفال الذين يتعرضون للعنف والتهديدات – بما في ذلك وهم في طريقهم إلى المدرسة – من جانب المستوطنين، ويقال أيضا من جانب قوات الأمن الإسرائيلية. ويجب محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف. وتقع على عاتق إسرائيل مسؤولية حماية جميع المدنيين من العنف، بمن فيهم الأطفال، فضلا عن الالتزام بحقهم في التعليم.

ولا تزال النرويج قلقة أيضا إزاء الحالة المالية للسلطة الفلسطينية. فالاقتصاد الفلسطيني المستدام أمر بالغ الأهمية، سواء لبناء الدولة على المدى الطويل أو بسبب الحاجة الأكثر إلحاحا إلى الاستقرار. ونرحب بتكثيف المشاركة بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في هذا الصدد.

ومما يدعو للتفاؤل أيضا التقارير التي تفيد بإحراز تقدم في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي عقدت في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر. ويشمل ذلك زيادة دخول السلع والمواد إلى غزة؛ وزيادة إجمالي عدد التصاريح الصادرة لتجار غزة لتصبح ١٠ ٠٠٠ تصريح؛ واتفاق الطرفين على جميع الجوانب التقنية للانتقال إلى نظام رقمي لتحصيل ضريبة القيمة المضافة؛ وافتتاح خط مياه جديد يسمح بدخول ٥ ملايين متر مكعب إضافية من المياه إلى وسط غزة، مما يحسن جودة المياه هناك.

كما ترحب النرويج بالاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي والسلطات الفلسطينية والإسرائيلية لإطلاق شحنات من الحاويات عبر

معبر الملك حسين/جسر اللنبي الحدودي مع الأردن. ونرحب بقراري استمرار قطر في تقديم المساعدة في عام ٢٠٢٢، وتقديم الجزائر لدعم مالي إضافي للسلطة الفلسطينية قدره ١٠٠ مليون دولار.

ونثني على السلطة الفلسطينية لعقدها الجولة الأولى من الانتخابات المحلية في ١١ كانون الأول/ديسمبر. ومن الضروري الآن إجراء الجولة الثانية من الانتخابات على النحو المقرر في آذار/مارس ٢٠٢٢. إن الفلسطينيين يستحقون الديمقراطية وسيادة القانون مع توفير الأمن والمساواة في الحقوق والفرص للجميع. ويؤدي عدم إجراء الانتخابات الوطنية بشكل منتظم إلى إضعاف شرعية السلطة الفلسطينية وثمة حاجة ملحة إلى تعزيزها.

وأخيرا، أود أن أكرر تأكيد دعم النرويج المستمر لحل الدولتين وإيمانها به على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والقانون الدولي، والمعايير المتفق عليها دوليا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أهنئ النيجر على رئاستها الناجحة هذا الشهر وأشكر جميع الزملاء الذين انتهت مدة عضويتهم على عملهم الممتاز وتعاونهم هذا العام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر ممثلة أيرلندا تونس على كلماتها الطيبة.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

لقد اعتمد المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي الثابت بالحيلولة دون إفراغ حل الدولتين من مضمونه. ويدعو الأطراف إلى منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين؛ ويشدد على ضرورة وقف جميع الأنشطة الاستيطانية؛ ويؤكد على ضرورة بذل جهود جماعية لبدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي.

وتشير التطورات الأخيرة في الميدان، على نحو ما كشف تقرير الأمين العام الأخير، إلى أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لم ينفذ بعد بالكامل نصا وروحا. واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الهجمات العنيفة ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك أعمال التدمير والاستفزاز والتحريض. وندين كل هذه الأعمال.

ولا تزال احتمالات طرد الأسر الفلسطينية من الشيخ جراح كبيرة. ولا يزال التوتر سائدا في الأماكن المقدسة في القدس. واستؤنف النشاط الاستيطاني بعد فترة توقف وجيزة. وندعو الأطراف إلى بذل جهود ملموسة على الفور لعكس مسار تلك الاتجاهات السلبية. فالإجراءات الأحادية الجانب التي تغير الوضع الراهن في الميدان دون مبرر تشكل تحديات خطيرة وتقوض جدوى الحل القائم على وجود دولتين. ويجب تجنبها من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

وبدلا من ذلك، يجب على الأطراف أن تتخذ خطوات بناءة تهيئ الظروف المواتية لاستئناف محادثات السلام. ونقر بأنه قد تم اتخاذ بعض الخطوات مؤخرا في هذا الصدد. فقد فتحت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية قناة اتصال. واتخذت خطوات لتحقيق الاستقرار في الحالة المالية للسلطة الفلسطينية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، بما في ذلك من خلال تخفيف القيود تدريجيا في قطاع غزة على السلع ومواد البناء وزيادة تصاريح العمل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

ومن شأن اختتام محادثات تبادل الأسرى بنجاح أن يساعد العملية على المضي قدما. ونشجع الجميع على الاستفادة من هذه التدابير وإيجاد المزيد من سبل التعاون التي يمكن أن تساعد في التغلب على انعدام الثقة.

إن دعم الهند للحل السلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ثابت ومعروف جيدا. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والطويل الأمد بين شعبي إسرائيل وفلسطين إلا من خلال حل الدولتين، الذي يستلزم إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة داخل حدود

معترف بها ومتفق عليها بصورة متبادلة، تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

ويمكن تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى إقامة دولة، والشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، من خلال حوار مفتوح ومباشر بين إسرائيل وفلسطين يستند إلى الإطار المتفق عليه دوليا. ونكرر التأكيد على أنه لا بديل عن إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين الطرفين.

وقبل ثلاثين عاما، ساعد المجتمع الدولي على فتح قنوات لإجراء محادثات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين من خلال مؤتمر مدريد للسلام. ويلزم الآن بذل جهد مماثل للتغلب على المأزق الحالي. والهند على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة وتيسير عملية السلام لتحقيق حل الدولتين.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقديرنا العميق، وللنيجر على رئاستكم، وكذلك عن تقديرنا لجميع الأعضاء المنتهية مدة عضويتهم. ونتمنى لهم كل النجاح.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر ممثل الهند على كلماته الطيبة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

سنحتفل بعد يومين، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ومما يؤسف له أن القرار لم ينفذ بعد. والأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ليس فقط لم تتوقف، بل استمرت في التوسع. وأعلن هذا العام عن طرح عطاءات لبناء أكثر من ٣٠٠ ٣ وحدة استيطانية في المنطقة جيم من الضفة الغربية، وهو ما يقرب من ضعف الرقم في عام ٢٠٢٠. وتم هدم ما مجموعه ٨٣٥ مبنى فلسطينيا، مما أدى إلى تشريد ٠٤٤ ١ فلسطينيا، وهو أعلى رقم منذ عام ٢٠١٦. ويساور الصين قلق عميق إزاء ذلك. والأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تنتهك القانون الدولي، وتقوض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، وتقلص الحيز المعيشي للفلسطينيين، وتعرض آفاق حل الدولتين للخطر باستمرار. ونحث إسرائيل مرة أخرى على الالتزام بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية، والعودة إلى مسار حل الدولتين.

والحالة الأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة تبعث على القلق. فمنذ مطلع هذا العام، تسببت العمليات العسكرية وعمليات الشرطة في الضفة الغربية في وقوع خسائر فادحة في صفوف الفلسطينيين. وقد اشتد العنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون، وكثيرا ما تحدث الهجمات. والتوترات التي شهدتها المناطق المتاخمة لنابلس الأسبوع الماضي دقت ناقوس الخطر مرة أخرى. ونحث جميع الأطراف على التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد، وتجنب إلحاق الضرر بالمدنيين، والعمل معا لتخفيف حدة الحالة.

وينبغي لإسرائيل أن تفي بجدية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن تكفل سلامة سكان الأرض المحتلة وممتلكاتهم، وأن تحقق بدقة في الهجمات التي يشنها المستوطنون وحوادث العنف ضد المدنيين بغية تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام حق إسرائيل في البقاء، ويتعين أيضا احترام شواغلها الأمنية المشروعة.

إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة آخذ في التقلص منذ سنوات. وتواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية. وبعد النزاع الذي نشب في أيار/مايو، فإن غزة بحاجة ماسة إلى الانتعاش وإعادة الإعمار. ويعاني سكان الأرض الفلسطينية المحتلة من المصاعب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة، وأن يقدم المساعدة إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة، وأن يدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في أعمال الإغاثة والمساعدة التي تقوم بها. وينبغي لإسرائيل أن تزيد من تيسير وصول المعونة الإنسانية

ومواد إعادة الإعمار، وأن ترفع الحصار والإغلاق عن غزة في أقرب وقت ممكن.

لقد اهتمت الصين دائما بالشعب الفلسطيني. وقد قدمنا بالفعل إلى فلسطين والأونروا دفعات متعددة من المساعدات، بما في ذلك، في جملة أمور، التحويلات النقدية، وإمدادات مكافحة الجوائح، واللقاحات المضادة لمرض فيروس كورونا. وسنتبرع بـ ١,٥ مليون جرعة أخرى من اللقاحات لفلسطين. وسنقدم ٥٠٠ ٠٠٠ جرعة من اللقاحات إلى سكان غزة، بالشراكة مع مصر، و ٢٠٠ ٠٠٠ جرعة للأونروا.

إن قضية فلسطين كانت دائما في صميم قضية الشرق الأوسط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على المسار الصحيح لحل الدولتين، وأن يبذل جهودا أكبر لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدما على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وغير ذلك من أوجه الإجماع الدولي. ويجب ألا نسمح بأن يصبح عام ٢٠٢٢ عاما آخر غير مثمر. ونأمل أن تغتنم فلسطين وإسرائيل الفرصة التي أتاحتها الاتصالات الرفيعة المستوى مؤخرا، وأن تواصلا بناء الزخم، وأن تعيدا تدريجيا بناء الثقة المتبادلة، وأن تستأنفا الحوار على قدم المساواة في وقت مبكر.

وندعو إلى بذل جهود دولية أوسع نطاقا من أجل السلام ودعم الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والبلدان ذات التأثير الكبير في الاضطلاع بدور أكثر إيجابية. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يتحمل مسؤولياته، وأن يكون لديه شعور أكبر بالإلحاح، وأن يعمل بنشاط من أجل التسوية العادلة والدائمة للقضية الفلسطينية.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر النيجر، ولا سيما أنتم، معالي السفير أباري، على العمل الممتاز الذي قمتم به خلال رئاستكم هذا الشهر. كما أقدر عمل ومساهمة إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر بوصفها أعضاء في المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر ممثل الصين على كلماته الطيبة.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*)**:** أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

يصادف هذا الأسبوع مرور خمس سنوات على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي سعى، من بين أمور أخرى، إلى وقف توسيع المستوطنات. وبعد تلقي واستعراض تقارير الأمين العام المنتظمة عن تنفيذ ذلك القرار، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

واليوم، يعيش ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في مستوطنات، مما يمثل زيادة بنسبة ٥٣ في المائة في السنوات الخمس الماضية. ولا يزال بناء الوحدات السكنية مستمرا، مما يعوق التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل عمليات الهدم في عام ٢٠٢١ هو الأعلى منذ عام ٢٠٠٩.

وتنتهك هذه المستوطنات القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام حل الدولتين، وتسد آفاق تحقيق السلام المستدام. وتحث المكسيك إسرائيل مرة أخرى على وقف بناء وحدات سكنية جديدة، فضلا عن مصادرة وهدم الممتلكات الفلسطينية وإخلاء ساكنيها منها. ونؤيد الاحترام الكامل للالتزامات القانونية الواردة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وتسلط الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص الضوء على استمرار التقلبات على أرض الواقع. كما تُبرز تزايد العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية. إن الصدامات المتكررة بين قوات الأمن الإسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين والاشتباكات بين المستوطنين والفلسطينيين غير مقبولة. وفي العامين الماضيين، سجل ٥٤٠ هجوما من جانب المستوطنين. وفي الأسبوع الماضي وحده، وقعت حوادث عنف مرة أخرى في ضواحي نابلس. وندين الأعمال التي تنتهك وضع الأماكن المقدسة في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ونلاحظ أيضا أن قوات إنفاذ القانون الإسرائيلية احتجزت في عام ٢٠٢١ ما لا يقل عن ٣٤١ قاصرا فلسطينيا، وأن العديد منهم عانوا من سوء المعاملة ولا تتاح لهم إمكانية الاستعانة بالمحامين. إننا ندين

ذلك ونذّكر بأن احتجاز القصر يجب أن يكون تدبيرا استثنائيا وأن يمتثل للمعايير الدولية لقضاء الأحداث.

كما نعرب عن استيائنا من تقليص الحيز الديمقراطي للمجتمع المدني، سواء من جانب إسرائيل أو السلطة الفلسطينية. ونشدد على أهمية احترام الحريات الأساسية وإتاحة مساحات تفضي إلى الممارسة الكاملة لحرية التعبير وتكوين الجمعيات.

ونرحب باستمرار الإجراءات القانونية لتوضيح الوقائع المحيطة بوفاة الناشط نزار بنات، على أمل أن تمكن من تحديد هوية المسؤولين ومحاكمتهم. ونشيد أيضا بتنظيم الانتخابات المحلية التي أجريت في ١١ كانون الأول/ديسمبر في ١٥٤ بلدية في الضفة الغربية، ولكننا نحث السلطة الفلسطينية مرة أخرى على إجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بالتعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في المسائل المدنية والأمنية، وكذلك بالتبادل التجاري بين الأردن والسلطة الفلسطينية. كما نرحب بتدابير بناء الثقة المتخذة في غزة، مثل إصدار تصاريح للعمال الفلسطينيين، وتوفير مياه الشرب، وتخفيف القيود. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد يتدهور بشكل حاد، مما يقتضي رفع الحصار عن القطاع.

ونحن كبلد ملتزم بالتسوية السلمية للنزاعات نكرر التأكيد على أن المكسيك، من خلال عمل مجلس الأمن، تؤيد حلا شاملا ونهائيا للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يقوم على أساس وجود دولتين، ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، ويسمح بإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة سياسيا واقتصاديا داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وكذلك الوضع الخاص للقدس، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولذلك ندعو إلى إعطاء دفعة حاسمة لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) من أجل تحقيق الأهداف المحددة قبل خمس سنوات.

في الختام، وبما أن هذه هي الإحاطة الأخيرة لهذا الشهر، فإنني أنضم إلى زملائي في توجيه خالص الشكر لرئاسة النيجر على قيادتها الناجحة لأعمال المجلس هذا الشهر. وباسم بلدي ووفده، أعرب عن تقديري وامتناني للإسهامات القيمة التي قدمتها إستونيا والنيجر وسانت فنسنت وجزر غرينادين وتونس وفييت نام خلال السنتين الماضيتين في مجلس الأمن. وعلى الصعيد الشخصي، كان من دواعي سروري العمل معهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر ممثل المكسيك على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته المفصلة عن الحالة في الشرق الأوسط. لقد أولى وفد بلدي اهتماما كبيرا للإحاطة التي قدمها المنسق الخاص ويحيط علما بملاحظات الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إن النيجر، خلال عضويتها في المجلس لمدة سنتين، واصلت شجب غياب تدابير فعالة لتنفيذ ذلك القرار الهام. والعناصر المثيرة للقلق التي أبرزها تقرير الأمين العام الأخير تضاعف خيبة أملنا من هذا الوضع. هذه التطورات تشمل استمرار التوسع الجامح للمستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، ولا سيما من خلال التعجيل بإصدار تراخيص البناء في الضفة الغربية المحتلة ومناطق القدس الشرقية، مما يعرض للخطر التحام هذه المناطق بأراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية.

لقد حان الوقت لكي يتخلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن عن موقف الانتظار والترقب المتمثل في إعادة تأكيد المواقف المبدئية والتصريح بالقناعات الأخرى بينما تنحسر عن المشهد احتمالات إقامة دولة فلسطينية مستقلة وحل الدولتين. ويجب أن نعمل في نهاية المطاف بحزم لإنقاذ عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، والتي لا بد كما نعلم جميعا أن تكون بنهاية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. والواقع أن استمرار تلك السياسة البغيضة المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية – التي أسفرت مرارا وتكرارا عن عمليات إخلاء

وتدمير وتشريد قسري للمدنيين الفلسطينيين – هو الذي يؤدي إلى أنواع التصعيد التي أشعلت هذا العام مواجهات قاتلة للغاية بين هذين الشعبين.

وأود في هذه المرحلة أن أذكر عنصرين آخرين مثيرين للقلق بنفس القدر، وقد تم إبرازهما أيضا في تقرير الأمين العام، وهما من الخصائص التي تتسم بها السياسة التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية. إنهما الهدم المتواصل للمباني الفلسطينية وعودة ظهور عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين. حتى كانون الأول/ديسمبر، هدمت السلطات الإسرائيلية ما لا يقل عن ٨٣٥ مبنى فلسطينيا، وقد فعلت ذلك في كثير من الأحيان على أساس لوائح عسكرية يعرف الجميع عدم شرعيتها بموجب القانون الدولي. وقد أدت عمليات الهدم هذه في العام الحالي وحده إلى تشريد ما يقرب من ١٠٤٤ شخصا، وهو أكبر عدد من المشردين منذ عام ٢٠١٦.

وبالإضافة إلى اليأس والخراب اللذين تتعرض لهما أسر بأكملها تم إلقاؤها في الشارع، هناك اضطهاد وهجمات على الفلسطينيين من جانب المستوطنين الإسرائيليين، الذين تستفيد أنشطتهم من حماية قوات إنفاذ القانون الإسرائيلية. وقد بلغ عنف المستوطنين هذا أبعادا مثيرة للقلق منذ عام ٢٠١٧، حيث قُتل العديد من الفلسطينيين بالذخيرة الحية وأصيب عدد آخر في حوادث عنف تورط فيها مستوطنون.

وبمرور الوقت أصبحت كل هذه الممارسات غير القانونية والقاسية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة العقبة الرئيسية أمام استعادة الثقة والتعايش السلمي بين الشعبين – وهي عقبة حقيقية أمام التقدم نحو الحل الصحيح الوحيد، أي حل الدولتين.

علاوة على ذلك، ومع احتمال العودة إلى طاولة المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تأمل النيجر أن تستفيد الفصائل الفلسطينية المختلفة من المصالحة لكي تتكلم بصوت واحد. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتنظيم انتخابات عامة ذات مصداقية، مما سيساعد على تمهيد الطريق للسلام. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الفلسطينيين في هذا الجهد الواعد بغية العودة السريعة إلى طاولة المفاوضات من أجل حل الدولتين.

إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة هي مصدر آخر للقلق، كما تناولها تقرير الأمين العام عن حق. والواقع أن التوتر في غزة، التي هي سجن حقيقي في الهواء الطلق، يعكس اليأس الشديد لدى الأهالي الذين يتعرضون لأسوأ أشكال المضايقة والحرمان والإذلال، بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ فترة طويلة. إن قطاع غزة اليوم، الذي لديه إحدى أعلى الكثافات السكانية في العالم ويواجه الفقر المدقع والبطالة وانعدام الأمن الغذائي والعديد من التحديات الإنسانية الناجمة عن الحرب الأخيرة، تنطبق عليه جميع المعايير المصنفة له باعتباره منطقة غير صالحة للعيش.

كما أن الحالة في الضفة الغربية تبعث على القلق، وخاصة الركود الاقتصادي الناجم عن سنوات من الكساد، وانخفاض الاستثمارات، والعجز في ميزانية السلطة الفلسطينية، واستمرار إسرائيل في احتجاز إيرادات الحكومة الفلسطينية. ولهذا السبب، ونظرا لأهميتها الحاسمة في مساعدة الشعب الفلسطيني الذي تحتجزه إسرائيل كرهينة، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تستحق الدعم وتمويل أعمالها.

ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى أن يكون أكثر سخاء وأن يصرف الأموال المتعهد بها لتمكين الوكالة من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية، وخاصة الآن، في وقت تفشي الجائحة.

ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يكون أكثر سخاء وأن يصرف الأموال المتعهد بها لتمكين الوكالة من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية، وخاصة الآن، في وقت تفشي الجائحة.

وختاما، يذكر وفد بلدي بأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لا يزال اختبارا حقيقيا لسلطة المجلس وقدرته على إنفاذ قراراته بشأن إسرائيل.

لقد حان الوقت للعمل من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء لأن الإبقاء على الوضع الراهن لن يؤدي إلا إلى إدامة الكراهية والعنف والانتصار غير المقبول لقانون الغاب. ومن شأن ذلك أن يشكل أفظع مثال على فشل النظام الدولي في حماية الضعفاء من طغيان الأقوياء، فضلا عن انتهاك صارخ لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.